

الوساطة المغربية في تسوية الأزمة الليبية: المرتكزات والآليات والحدود الفاعلية

حنين ناصر الأمين طابله

باحثة دكتوراه / أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا

www.haneentabella963@gmail.com

<https://orcid.org/0009-0002-4867-7080>

الملخص:

تناول البحث الوساطة المغربية في تسوية الأزمة الليبية خلال الفترة 2014-2024م، من خلال تحليل مرتكزاتها السياسية والدبلوماسية وآلياتها العملية، وحدود فاعليتها في بيئة اتسمت بتعقيد الانقسامات الداخلية وتعدد التدخلات الخارجية، وهدف إلى بيان أسس التحرك المغربي وآلياته في استضافة الحوار وتقريب المواقف، وتقويم قدرته على دعم مسارات التسوية السياسية، واعتمد المنهج الوصفي التحليلي في تفسير طبيعة الوساطة وتقييم مخرجاتها، وتوصل البحث إلى أن المغرب نجح في توفير فضاءات تفاوضية فاعلة، ولا سيما عبر حوار الصخيرات وبوزنيقة، والحفاظ على قنوات التواصل بين الأطراف، غير أن أثر الوساطة ظل أكثر وضوحاً في إدارة الحوار من ضمان تنفيذ مخرجاته، بما يجعل استدامة نجاحها مرتبطة بتوحيد المؤسسات الليبية، وتقليص الضغوط الخارجية، وتعزيز التنسيق بين مسارات التسوية. الكلمات المفتاحية: الوساطة المغربية، الأزمة الليبية، الحوار السياسي.

Abstract

This research examined Moroccan mediation in the settlement of the Libyan crisis during the period 2014–2024, through an analysis of its political and diplomatic foundations, practical mechanisms, and limits of effectiveness within an environment characterised by complex internal divisions and multiple external interventions. It aimed to identify the foundations of Moroccan diplomatic engagement and its mechanisms for hosting dialogue, bringing positions closer together, and assessing its capacity to support political settlement processes. The study adopted a descriptive-analytical approach to explain the nature of the mediation and evaluate its outcomes. It concluded that Morocco succeeded in providing effective negotiating platforms, particularly through the Skhirat and Bouznika dialogues, and in maintaining channels of communication between the parties. However, the impact of the mediation was more evident in managing dialogue than in ensuring the implementation of its outcomes, making the sustainability of its success dependent on unifying Libyan institutions, reducing external pressures, and strengthening coordination among the various settlement processes.

Keywords: Moroccan mediation, Libyan crisis, political dialogue.

المقدمة:

برزت الوساطة المغربية في الأزمة الليبية بوصفها أحد المسارات الإقليمية التي سعت إلى دعم الحل السياسي عبر توفير فضاءات تفاوضية مقبولة للأطراف الليبية، مستندة إلى مقاربة دبلوماسية اتسمت بالحياد الإيجابي، وبناء الثقة، وتيسير الحوار، ودعم الجهود الأممية، مع التأكيد على أن التسوية ينبغي أن تتبع من إرادة الليبيين أنفسهم؛ وقد تجسد هذا التوجه في احتضان جولات الحوار التي أفضت إلى اتفاق الصخيرات سنة 2015م، ثم في تجدد التحرك المغربي خلال مراحل لاحقة عبر لقاءات الرباط وجولات بوزنيقة وما ارتبط بها من محاولات لتقريب المواقف بشأن القضايا السياسية والمؤسسية الخلافية؛ كما ارتبط هذا المسار بالمحافظة على مرجعية الحل السياسي ورفض الانخراط في ترتيبات تقوم على فرض تسوية من الخارج أو ترجيح أحد أطراف الصراع بالقوة؛ غير أن استمرار الوساطة وتعدد محطاتها لا يكفيان وحدهما للحكم على فاعليتها، لأن قيمة الوساطة ترتبط بقدرتها على تحويل التفاهات إلى ترتيبات قابلة للتنفيذ والاستمرار، وهو ما تأثر بطبيعة الانقسام السياسي والمؤسسي الليبي، وتجدد الصراع، وصعوبة إلزام الفاعلين بالمرجعات، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية وتعدد مسارات التسوية؛ لذلك تتجه أهمية دراسة الوساطة المغربية إلى تحليل الأسس التي حكمت تحركها، والأدوات التي وظفتها في إدارة الحوار، ثم تقويم الحدود التي واجهت قدرتها على التأثير، بما يسمح بفهم العلاقة بين قوة الوسيط في تهيئة البيئة التفاوضية وبين القيود التي تحد من انتقال الحوار إلى نتائج سياسية مستقرة؛ ويكتسب هذا المدخل أهمية إضافية لأن الدور المغربي اعتمد أساساً على الأدوات الدبلوماسية واستضافة الفرقاء والحفاظ على قنوات الاتصال، وهو ما يجعل فاعليته مرتبطة بطبيعة البيئة السياسية التي عمل داخلها وبمدى قدرة الأطراف الليبية والقوى الخارجية على دعم التفاهات أو تعطيلها.

أولاً- إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث في بيان مدى قدرة الوساطة المغربية على تحويل مرتكزاتها السياسية والدبلوماسية وآلياتها التفاوضية إلى أثر فعلي في مسار التسوية الليبية، وتتحدد الإشكالية في السؤال الرئيسي: ما دور الوساطة المغربية في تسوية الأزمة الليبية وما المرتكزات والآليات وحدود الفاعلية لتلك الوساطة؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي ما يأتي:

- 1- ما الأسس السياسية والدبلوماسية التي حكمت الوساطة المغربية في الأزمة الليبية؟
- 2- ما الآليات التي اعتمدها المغرب في استضافة الحوار وتقريب المواقف بين الأطراف الليبية؟
- 3- كيف أثرت القيود المرتبطة بطبيعة التحرك والبيئة الليبية في قدرة الوساطة المغربية على تحويل التفاهات إلى نتائج قابلة للتنفيذ؟

ثانياً- فرضية البحث

يفترض البحث أن الوساطة المغربية أسهمت في دعم الحوار الليبي وتقريب المواقف من خلال الحياد الإيجابي، ودعم الجهود الأممية، واستضافة التفاوض؛ إلا أن فاعليتها ظلت مقيدة بمحدودية مواكبة بعض مراحل المسار، والانقسام السياسي والمؤسسي الليبي، وصعوبة تنفيذ التفاهات، وتعدد التدخلات والمسارات الخارجية.

ثالثاً- أهمية البحث

- 1- الأهمية العلمية: تتبع من تحليل الوساطة المغربية بوصفها نموذجاً دبلوماسياً يجمع بين الحياد الإيجابي، وبناء الثقة، ودعم الجهود الأممية، مع تقويم حدود انتقالها من إدارة الحوار إلى إنتاج أثر سياسي قابل للاستمرار.
- 2- الأهمية العملية: تتمثل في تحديد عناصر القوة والقيود التي واجهت الوساطة المغربية، بما يسهم في فهم الشروط التي تعزز فاعلية الوساطة الإقليمية في الأزمات المنقسمة داخلياً والمتأثرة بتدخلات خارجية.

رابعاً- أهداف البحث

- 1- تحليل الأسس السياسية والدبلوماسية التي قامت عليها الوساطة المغربية في الأزمة الليبية.
- 2- بيان الآليات الدبلوماسية التي اعتمدها المغرب في استضافة الحوار وتقريب المواقف واستمرار التحرك عند تعثر مسارات التسوية السياسية.
- 3- تقويم حدود فاعلية الوساطة المغربية من خلال تحليل القيود الداخلية المرتبطة بالبيئة الليبية والضغوط الخارجية وتعدد مسارات التسوية.

خامساً- منهج البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف مرتكزات الوساطة المغربية وآلياتها ومحطات تحركها، ثم تحليل حدود تأثيرها في مسار التسوية وبيان القيود الداخلية والخارجية التي حدت من انتقال التفاهات إلى نتائج مستقرة وقابلة للتنفيذ.

سادساً- حدود البحث

1- **الحدود الموضوعية:** تتحدد الحدود الموضوعية في دراسة مرتكزات الوساطة المغربية وأدواتها وحدود فاعليتها في مسار تسوية الأزمة الليبية؛ وتتصرف الحدود المكانية إلى المغرب باعتباره دولة الوساطة، وليبيا باعتبارها مجال الأزمة والتسوية.

2- **الحدود الزمنية:** أما الحدود الزمنية فتمتد تحديداً من سنة 2014م إلى سنة 2024م، بما يتيح تتبع تطور البيئة التي تحركت داخلها الوساطة المغربية ومراحل حضورها وتحولاتها خلال هذه الفترة.

سابعاً- الدراسات السابقة

1- **دراسة اسامة علي بالأشهر، 2022، دور المبادرات الدولية والإقليمية في حل الأزمة الليبية (2011-2017)،** هدفت إلى تحليل دور المبادرات الدولية والإقليمية في معالجة الأزمة الليبية بين 2011-2017. خلصت إلى أن معظم المبادرات افتقدت الفاعلية، إذ لم تمنع استمرار الصراع، بينما أنتجت بعض التسويات الهشة. كما أبرزت الدراسة أن تدخل مجلس الأمن ساهم في تعقيد الأزمة عبر فتح المجال لتدخلات خارجية متعارضة.

2- **زيدان موسى أبو عجيبة، 2021، الوساطة الاممية بين منطلقات الدبلوماسية الوقائية والأزمات السياسية: المبعوث الأممي الخاص كنموذج لدراسة الحالة الليبية (2011-2018)،** ركزت على الوساطة الأممية في ليبيا بين 2011-2018، متسائلة عن أسباب عجزها عن تحقيق تسوية سلمية. خلصت إلى أن جهود المبعوثين الأمميين لم تفلح في إرساء الاستقرار، وأن العجز لم يكن مرتبطاً بالأشخاص فقط، بل أيضاً بالبنية المعقدة للأزمة الليبية التي قوت عوامل الانقسام وأضعفت فرص الحل.

3- **حنان نجاعي، 2018م، الأزمة الليبية بين المقاربة المغاربية والأجندة الخليجية المصرية،** هدفت إلى مقارنة المقاربة المغاربية مع الأجندة الخليجية-المصرية في معالجة الأزمة الليبية. خلصت إلى أن التدخلات الخارجية، خصوصاً الخليجية والمصرية، زادت من حدة الانقسام الداخلي وأعاقت

التوافق السياسي، بينما بقيت المساعي المغربية محدودة التأثير. وأكدت أن تصاعد التدخلات جعل الأزمة أكثر تعقيداً وأبعد الحلول السلمية عن التحقق.

ثامناً: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

على الرغم من تناولته الدراسات السابقة من أدوار المبادرات الدولية والإقليمية، والوساطة الأممية، والمقاربات الخليجية-المصرية في معالجة الأزمة الليبية، فإنها لم تُعالج بصورة منهجية الوساطة المغربية في تسوية الأزمة الليبية، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتسد تلك الفجوة عبر تحليل المرتكزات والآليات وحدود الفاعلية، وتقييم قدرة المقاربة المغربية على تحقيق تسوية سياسية مستدامة للأزمة الليبية.

ثامناً - تقسيم البحث

يقسم البحث إلى مبحثين مترابطين على النحو التالي:

المبحث الأول: مرتكزات الوساطة المغربية وأدواتها في تسوية الأزمة الليبية

المطلب الأول: الأسس السياسية والدبلوماسية للوساطة المغربية

المطلب الثاني: الآليات الدبلوماسية المغربية في إدارة الحوار الليبي

المبحث الثاني: حدود فاعلية الوساطة المغربية في مسار التسوية الليبية

المطلب الأول: قيود الوساطة المرتبطة بطبيعة التحرك والبيئة الليبية

المطلب الثاني: الضغوط الخارجية على فاعلية الوساطة المغربية

المبحث الأول - مرتكزات الوساطة المغربية وأدواتها في تسوية الأزمة الليبية

تمهيد:

تقوم الوساطة المغربية في الأزمة الليبية على مرتكزات سياسية ودبلوماسية منحتها قدراً من القبول لدى الأطراف المتنازعة، وفي مقدمتها الحياد الإيجابي، وبناء الثقة، ودعم الجهود الأممية، واحترام الإرادة الليبية ورفض فرض الحلول الخارجية عليها؛ وقد اقترنت هذه المرتكزات بآليات عملية تمثلت في استضافة جولات الحوار، وتوفير بيئة تفاوضية ملائمة، وتقريب المواقف حول القضايا السياسية والمؤسسية الخلافية، مع تجدد التحرك المغربي كلما تعثر المسار السياسي أو اتسعت فجوة الانقسام؛ ومن ثم لا تقتصر أهمية هذا الدور على احتضان اللقاءات، بل تمتد إلى طبيعة المقاربة التي حكمت الوساطة وطريقة توظيف أدواتها الدبلوماسية في إبقاء قنوات الحوار مفتوحة؛ لذلك يتناول هذا المبحث في المطلب الأول الأسس السياسية والدبلوماسية للوساطة المغربية، ثم يحل في المطلب الثاني الآليات الدبلوماسية المغربية في إدارة الحوار الليبي.

المطلب الأول- الأسس السياسية والدبلوماسية للوساطة المغربية

تستند الوساطة المغربية في الأزمة الليبية إلى مجموعة من المرتكزات التي حددت طبيعة تحركها ومنحتها قدراً من القبول لدى أطراف متعارضة؛ فقد ارتكزت على الحياد الإيجابي وبناء الثقة بوصفهما شرطين لتهيئة بيئة تفاوضية تقل فيها مخاوف الانحياز والضغط، كما حرص المغرب على دعم المسار الأممي والتأكيد على أولوية الحل الليبي . الليبي ورفض فرض تسويات من خارج الإرادة الوطنية؛ لذلك يعالج هذا المطلب: أولاً الحياد الإيجابي كمدخل لبناء الثقة بين الأطراف الليبية، ثم يتناول في ثانياً دعم الجهود الأممية واحترام الإرادة الليبية، بما يوضح الأسس التي شكلت الإطار السياسي والدبلوماسي للوساطة المغربية.

أولاً- الحياد الإيجابي كمدخل لبناء الثقة بين الأطراف الليبية

يمثل الحياد الإيجابي أحد المرتكزات الأساسية التي منحت الوساطة المغربية قدراً من القبول لدى الأطراف الليبية؛ إذ حرصت الرباط على الوقوف على مسافة متوازنة من القوى المتنازعة والانفتاح على مختلف الفاعلين دون تبني موقف يضعها داخل أحد محاور الصراع، وهو ما سمح لها بالحفاظ على صورة الوسيط القادر على التواصل مع أطراف متعارضة في الوقت نفسه؛ ولم يكن هذا الحياد انسحاباً من الأزمة أو موقفاً سلبياً تجاهها، بل اتخذ طابعاً عملياً يقوم على تشجيع الحل السياسي، وتسهيل الاتصال، وتجنب الأدوات التي قد تُفهم باعتبارها ضغطاً أو انحيازاً؛ وقد أسهم هذا السلوك في تكوين رصيد من الثقة لدى الفرقاء الليبيين، لأن قبول الوسيط يرتبط بقدرته على طمأنة الأطراف إلى أن دوره لا يستهدف ترجيح كفة على أخرى، وهو ما وفر للمغرب هامشاً مناسباً للتحرك بين المؤسسات والقوى المتنافسة وفتح المجال أمام استضافة مسارات تفاوضية لاحقة (قاجوم، 2022-2023م، ص52-53).

ارتبط بناء الثقة كذلك بقدرة المغرب على توفير بيئة تفاوضية هادئة تسمح بتحويل التباعد السياسي إلى حوار يمكن إدارته؛ فقد أظهرت جولات سنة 2015م أن قيمة الوساطة لا تقوم على جمع الوفود في مكان واحد فحسب، بل على توفير مناخ يخفف أثر الاستقطاب ويمنح المتفاوضين فرصة لمراجعة مواقفهم بعيداً عن ضغط الميدان؛ ومن هذا المنظور اكتسبت الصخيرات أهمية تتجاوز بعدها المكاني، لأنها وفرت مجالاً للتواصل المباشر وغير المباشر بين أطراف كانت تعمل داخل مشهد شديد الانقسام،

كما ساعدت الأجواء التفاوضية على إعادة بناء حد أدنى من الثقة يسمح بالانتقال من تبادل الاتهامات إلى مناقشة ترتيبات سياسية قابلة للتفاوض؛ لذلك كان المكان جزءاً من وظيفة الوساطة ذاتها، لأنه ساعد على تخفيض مستوى التوتر وتهيئة شروط أكثر ملاءمة لاستمرار الحوار (المغرب، 2017م، ص17).

تتجلى العلاقة بين الحياد وبناء الثقة في أن كل عنصر منهما عزز الآخر؛ فالتوازن في التعامل مع الأطراف منح البيئة التفاوضية قدراً من المصداقية، بينما أسهمت القدرة على استضافة الحوار بصورة منتظمة في تثبيت صورة المغرب وسيطاً لا طرفاً؛ كما أن القرب الثقافي والمغربي خفف من حساسية التعامل مع الدولة المضيفة، وسمح للأطراف الليبية بالنظر إلى فضاء التفاوض باعتباره أقرب إلى الخصوصية السياسية والاجتماعية للمنطقة من بعض المسارات البعيدة عنها؛ ومن ثم لم يكن بناء الثقة نتيجة خطاب دبلوماسي مجرد، بل حصيلة ممارسات متراكمة تمثلت في الانفتاح على الجميع، وتجنب الاصطفاف، وتهيئة مناخ يسمح بالتواصل، وهي عناصر جعلت الوساطة المغربية أكثر قدرة على إبقاء باب الحوار مفتوحاً حتى مع استمرار الخلاف حول القضايا الجوهرية؛ وبذلك اقترنت الثقة بطبيعة الوسيط وأسلوب إدارته للحوار أكثر من ارتباطها بقدرته على ممارسة الضغط؛ من دون أن يعني ذلك امتلاكها القدرة على فرض التسوية أو ضمان تنفيذها (الحفيان، 2020م، ص14-15).

تُظهر هذه المعالجة أن الحياد الإيجابي وبناء الثقة شكلا قاعدة ضرورية لنجاح الوساطة المغربية في الحفاظ على التواصل بين الأطراف الليبية وتهيئة بيئة تفاوضية أكثر قبولاً؛ غير أن قيمة هذا المرتكز ظلت مرتبطة بقدرته على العمل داخل إطار سياسي أوسع يضمن شرعية المسار واتساقه مع الجهود الدولية، وهو ما يقود إلى تناول دعم الجهود الأممية واحترام الإرادة الليبية بوصفهما امتداداً مؤسسياً لطبيعة الوساطة المغربية.

ثانياً - دعم الجهود الأممية واحترام الإرادة الليبية

يمثل دعم المسار الأممي أحد المرتكزات التي حافظت من خلالها الوساطة المغربية على مشروعيتها السياسية، إذ لم تتجه الرباط إلى إنشاء مسار مواز ينافس الجهود الدولية، ولم تقدم نفسها بديلاً عن الأمم المتحدة، بل سعت إلى جعل تحركها مكملاً للإطار الأممي ومساعداً على تهيئة شروط نجاحه؛ وقد ظهر هذا التوجه بوضوح خلال مسار الصخيرات سنة 2015م، حين جرت المفاوضات تحت الرعاية الأممية وباحتضان مغربي وفر بيئة مناسبة للتفاوض، فجمع التحرك بين الشرعية الدولية

والقدرة الإقليمية على تقريب الأطراف، كما أن ارتباط اتفاق الصخيرات بالإطار الأممي منح الوساطة بعداً يتجاوز مجرد استضافة اللقاءات، وأكد أن الدور المغربي تحرك داخل مرجعية دولية قائمة لا في مواجهتها، وهو ما خفف من مخاوف تعدد المسارات وسمح للمغرب بالحفاظ على موقعه بوصفه طرفاً مسانداً للحوار السياسي لا منافساً للمظلة الأممية التي تدير مسار التسوية (قاجوم، مرجع سابق، ص 49).

يقتزن دعم الجهود الأممية في المقاربة المغربية باحترام الإرادة الليبية بوصفها أساساً لازماً لأي تسوية قابلة للاستمرار؛ فالرباط لم تتعامل مع موقعها كدولة مضيفة للحوار باعتباره تفويضاً بصياغة الحل نيابة عن الأطراف، بل حرصت على أن يبقى دورها في حدود التيسير وتقريب وجهات النظر وتهيئة المجال أمام الليبيين للاتفاق على ترتيباتهم السياسية والمؤسسية بعيداً عن منطق الإملاء أو فرض الوقائع من الخارج؛ وقد عزز هذا النهج قبول الوساطة لدى قوى متعارضة، لأن الوسيط الذي لا يسعى إلى مصادرة القرار الداخلي يكون أكثر قدرة على بناء الثقة والمحافظة على قنوات الاتصال، كما أن الفصل بين الدعم الدولي والوصاية السياسية أتاح للمغرب الجمع بين مساندة الشرعية الأممية وبين التأكيد على أن المخرج النهائي ينبغي أن يصدر عن توافق ليبي، وهو ما جعل احترام الإرادة الوطنية جزءاً من أسلوب إدارة الوساطة لا مجرد خطاب مرافق لها (قاجوم مرجع سابق، ص 57-58).

اتضح هذا التوجه بصورة أكبر مع تعدد المبادرات الإقليمية والدولية وتصادم مخاطر تحول الأزمة إلى ساحة لتنافس الأجندات الخارجية؛ إذ حافظ المغرب على خطاب يرفض الحلول الجاهزة التي تتجاوز الأطراف الليبية أو تجعل من ميزان القوة الميداني أساساً لترتيب المستقبل السياسي، واستمر في الدفع نحو الحوار باعتباره المسار القادر على إنتاج تفاهات أكثر قبولاً واستقراراً؛ ومن هذه الزاوية أصبح دعم الجهود الأممية واحترام الإرادة الليبية عنصرين متكاملين في بناء الوساطة المغربية، لأن الأول يوفر غطاءً دولياً منظماً للعملية السياسية، بينما يمنع الثاني تحول هذا الغطاء إلى أداة لفرض ترتيبات لا تحظى بقبول داخلي، غير أن فاعلية هذا النهج ظلت مرتبطة بمدى استعداد الأطراف الليبية للالتزام بما تتوصل إليه وبقدرة البيئة الإقليمية والدولية على الحد من المسارات المتنافسة التي قد تعيد إنتاج الانقسام وتضعف القيمة التراكمية لأي تفاهم يتم التوصل إليه في إطار الحوار السياسي (قاجوم مرجع سابق، ص 60-61).

يؤكد هذا المسار أن دعم الجهود الأممية واحترام الإرادة الليبية شكلاً مرتكزين متكاملين في الوساطة

المغربية، إذ منح الأول تحركها إطاراً مشروعاً، بينما حافظ الثاني على أولوية التوافق الداخلي ومنع تحول الوساطة إلى أداة إملاء خارجي؛ غير أن فاعلية هذين المرتكزين ظلت مرتبطة بقدرة الأطراف على الالتزام وبمدى تراجع المسارات المتنافسة، وهو ما يمهد للانتقال إلى تحليل الآليات الدبلوماسية المغربية في إدارة الحوار الليبي.

المطلب الثاني- الآليات الدبلوماسية المغربية في إدارة الحوار الليبي

تتجسد فاعلية الوساطة المغربية في الأزمة الليبية من خلال مجموعة من الآليات الدبلوماسية التي حولت مرتكزاتها السياسية إلى ممارسة تفاوضية مباشرة، إذ اعتمد المغرب على استضافة الحوار وتوفير فضاءات ملائمة للتفاوض وتقريب المواقف بشأن القضايا السياسية والمؤسسية الخلافية، كما حافظ على استمرارية التحرك وتجدد الوساطة كلما تعثر المسار أو اتسعت فجوة الانقسام؛ لذلك يركز هذا المطلب على الأدوات التي استخدمتها الرباط في إدارة الحوار الليبي، من خلال تناول استضافة الحوار وتقريب المواقف بين الأطراف الليبية، ثم استمرارية التحرك المغربي وتجدد الوساطة بعد تعثر المسار السياسي.

أولاً- استضافة الحوار وتقريب المواقف بين الأطراف الليبية

منّلت استضافة الحوار إحدى أبرز الأدوات التي ترجمت من خلالها الوساطة المغربية مرتكزاتها السياسية إلى ممارسة دبلوماسية مباشرة؛ إذ وفرت الرباط فضاءً تفاوضياً يسمح للأطراف الليبية المتباعدة بالجلوس إلى طاولة واحدة واستعادة قنوات الاتصال في ظل انقسام سياسي ومؤسسي حاد، وقد برزت هذه الوظيفة بوضوح خلال جولات الصخيرات سنة 2015م التي امتدت على مراحل متتابة من مارس إلى ديسمبر، فلم تكن الاستضافة حدثاً بروتوكولياً عابراً، بل إطاراً تفاوضياً متدرجاً انتقل من كسر القطيعة بين الوفود إلى مناقشة قضايا تتصل بإعادة ترتيب السلطة والمؤسسات، كما أتاح تكرار الجولات للمتفاوضين وقتاً لمراجعة المواقف والعودة إلى النقاش بعد تعثر بعض المراحل، وهو ما منح الحوار قدرة على الاستمرار رغم عمق الخلافات، وأظهر أن وظيفة الدولة المضيفة تجاوزت توفير المكان إلى تهيئة شروط تسمح بإدارة التباين ضمن مسار سياسي منظم، والمحافظة على التواصل كلما برزت صعوبات تهدد استمرار المفاوضات أو تعيد الأطراف إلى مواقعها المتباعدة (جمعي، ص 170-172).

اكتسبت هذه الاستضافة فاعليتها كذلك من طبيعة البيئة التي وفرتها الرباط للمتفاوضين؛ فالمغرب لم يتعامل مع اللقاءات باعتبارها مناسبة لإعلان حلول جاهزة أو ممارسة ضغط مباشر على الأطراف، بل حافظ على مناخ تفاوضي هادئ يقوم على الإنصات وفتح المجال أمام الوفود لعرض تصوراتها وتحديد نقاط الخلاف والاقتراب تدريجياً من مساحات مشتركة، كما أسهم موقع المغرب المغربي وعلاقاته المتوازنة في تخفيف حساسية الاجتماع داخل أراضيه، لأن الأطراف لم تنتظر إليه بوصفه قوة تسعى إلى فرض نتيجة مسبقة، وهو ما ساعد على تقليص المسافة النفسية والسياسية بينها، ومن ثم أصبحت الاستضافة جزءاً من آلية الوساطة نفسها، لأنها وفرت إطاراً يسمح بإدارة الخلاف من دون تحويله إلى مواجهة علنية، وحافظت في الوقت ذاته على مسؤولية الأطراف الليبية في صياغة ما يمكن قبوله من ترتيبات سياسية ومؤسسية (قاجوم، مرجع سابق، ص 58).

ارتبطت قيمة الاستضافة أيضاً بقدرتها على تقريب المواقف حول القضايا التي شكلت جوهر الانقسام، وفي مقدمتها تشكيل السلطة التنفيذية، والعلاقة بين المؤسسات القائمة، وتوزيع الاختصاصات، والترتيبات الأمنية، إذ تحولت جولات الحوار تدريجياً من تبادل المواقف العامة إلى مناقشة صيغ أكثر تحديداً بشأن حكومة الوفاق الوطني والمجلس الأعلى للدولة وإعادة تنظيم بعض وظائف السلطة، وقد كشفت هذه العملية أن تقريب المواقف لم يكن نتيجة تنازل سريع من الأطراف، بل حصيلة مفاوضات متكررة وصياغات متدرجة سمحت بتضييق مساحة الخلاف وبناء تفاهات جزئية يمكن تطويرها لاحقاً، وبذلك أسهمت الاستضافة المغربية في نقل التفاوض من مجرد الاتصال بين الفرقاء إلى معالجة عناصر مؤسسية محددة داخل الأزمة، غير أن نجاحها ظل مرتبطاً بمدى استعداد الأطراف لقبول الحلول الوسط وتحويل ما يتم التوافق عليه إلى التزامات قابلة للتنفيذ خارج قاعة التفاوض، بما يجعل تقريب المواقف خطوة ضرورية في بناء التسوية من دون أن تكون كافية وحدها لضمان استدامتها (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا 2015م).

تؤكد استضافة الحوار وتقرير المواقف أن القيمة العملية للوساطة المغربية ارتبطت بقدرتها على توفير بيئة تفاوضية منظمة خففت حدة الاستقطاب وسمحت بتحويل الخلافات العامة إلى قضايا قابلة للنقاش والتقريب؛ غير أن أثر هذه الآلية ظل مرهوناً باستعداد الأطراف للالتزام بما يتم التوصل إليه خارج قاعة التفاوض، وهو ما يفسر أهمية استمرار التحرك المغربي وتجدد الوساطة كلما تعثر المسار السياسي أو تراجعت فرص تنفيذ التفاهات.

ثانياً - استمرارية التحرك المغربي وتجدد الوساطة بعد تعثر المسار السياسي
منّت استمرارية التحرك المغربي بعد تعثر المسار السياسي دلالة على أن الوساطة لم ترتبط بمحطة
الصخيرات وحدها، بل احتفظت بقدرتها على العودة كلما اتسعت فجوة الخلاف وتعذر تحويل النقاهات
السابقة إلى التزامات مؤسسية مستقرة؛ فبعد اتفاق سنة 2015م استمرت الخلافات حول الصلاحيات
وترتيب المؤسسات وموقع الأجسام المنبثقة عن الاتفاق، ثم ازدادت تعقيدات المشهد مع عودة المواجهات
المسلحة وتبدل موازين القوة، وهو ما نقل الأزمة من مشكلة الوصول إلى اتفاق إلى مشكلة تنفيذ
الاتفاق والمحافظة عليه؛ وفي هذا السياق اكتسب تجدد الوساطة المغربية أهميته من قدرتها على إعادة
فتح قنوات التواصل في لحظات الانسداد، وعدم التعامل مع تعثر التسوية باعتباره نهاية للمسار السياسي،
بل بوصفه ظرفاً يقتضي إعادة ترتيب النقاش حول القضايا الممكنة وإعادة الأطراف إلى منطق الحوار
بدل انتظار حسم شامل يصعب تحقيقه دفعة واحدة (الشيخ، 2015، ص 35-37).

تجلت هذه الاستمرارية بصورة أوضح في حوارات بوزنيقة سنة 2020م، إذ أعاد المغرب استضافة
ممثلين عن المؤسسات الليبية المتنافسة في مرحلة اتسعت فيها الخلافات حول السلطة والوظائف
السيادية؛ ولم تتجه المباحثات إلى معالجة الأزمة بكامل عناصرها، بل ركزت على ملف المناصب
السيادية باعتباره مدخلاً مؤسسياً يمكن من خلاله تخفيف أثر الانقسام وإعادة تنظيم بعض وظائف
الدولة، كما انتقل النقاش من التنافس حول الأشخاص إلى البحث في المعايير والضوابط وآليات الاختيار؛
وقد أتاح هذا الأسلوب تحويل ملف شديد الحساسية إلى موضوع تفاوض محدد يمكن التعامل معه
تدرجياً، وأظهر أن استمرارية الوساطة المغربية لم تعن تكرار الآليات السابقة بصورة جامدة، بل توظيفها
بحسب طبيعة المرحلة والملفات القابلة للتقارب، مع المحافظة على وظيفة الوسيط في جمع الأطراف
وتهئية المجال أمامها لبناء تفاهات عملية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص. 1)

تتحدد قيمة هذا التجدد كذلك في مساهمته في تحريك الجمود السياسي وبناء تفاهات أولية قابلة
للتطوير؛ فالوصول إلى قواعد عامة بشأن شغل المناصب السيادية منح الحوار نقطة ارتكاز يمكن
البناء عليها في مراحل لاحقة، لأن الاتفاق على المعايير يخفف من حدة الصراع المباشر حول
الأسماء ويدفع الأطراف إلى التعامل مع الخلاف داخل إطار تفاوضي أكثر انضباطاً؛ ومع ذلك لم
تكن هذه النقاهات معالجة نهائية للأزمة، إذ بقي تنفيذها مرتبطاً بدرجة أعمق من التوافق الداخلي
وبقدرة المؤسسات الليبية على تحويل ما يتم الاتفاق عليه إلى قرارات نافذة، لذلك تكمن أهمية استمرارية

التحرك المغربي في أنها حافظت على إمكان الحوار ووفرت مساحات لتقريب المواقف وتحريك الملفات المتعثرة، من دون أن تلغي القيود السياسية والمؤسسية التي تحد من قدرة أي وساطة خارجية على ضمان التنفيذ؛ وبذلك انتقلت الوساطة المغربية من مجرد استضافة الحوار إلى محاولة مراكمة تفاهات جزئية تساعد على إبقاء المسار السياسي قائماً رغم تقلب البيئة الليبية (زويوش، 2020م، ص71). تدل استمرارية التحرك المغربي وتجدد الوساطة بعد تعثر المسار السياسي على أن قيمة الوساطة لم ترتبط بمحطة تفاوضية واحدة، بل بقدرتها على إعادة فتح قنوات الحوار وتحريك الملفات المتعثرة وفق مقتضيات كل مرحلة؛ غير أن استمرار هذا الدور ظل محكوماً بحدود لا تستطيع الوساطة تجاوزها منفردة، وهو ما يقود إلى بحث القيود التي واجهت فاعليتها داخل البيئة الليبية وعند الانتقال من التفاهم إلى التنفيذ.

المبحث الثاني - حدود فاعلية الوساطة المغربية في مسار التسوية الليبية

تمهيد:

لا تتحدد فاعلية الوساطة المغربية بقدرتها على استضافة الحوار وتقريب المواقف فحسب، بل بمدى نجاحها في تحويل التفاهات المتولدة عن مسارات التفاوض إلى نتائج قابلة للتنفيذ والاستمرار داخل بيئة سياسية شديدة الانقسام؛ فقد واجه التحرك المغربي قيوداً ارتبطت بمحدودية مواكبة بعض مراحل ما بعد اتفاق الصخيرات، واستمرار الانقسام المؤسسي وتنازع الشرعية، وصعوبة إلزام الأطراف بتنفيذ ما يتم التوصل إليه، كما تأثرت فاعليته بتزايد التدخلات الإقليمية والدولية وتبدل موازين القوة وتعدد مسارات التسوية، بما أضعف القيمة التراكمية للمبادرات وأتاح للأطراف هامشاً للمناورة بين قنوات مختلفة؛ لذلك يتناول هذا المبحث في المطلب الأول قيود الوساطة المرتبطة بطبيعة التحرك والبيئة الليبية، ثم يدرس في المطلب الثاني الضغوط الخارجية على فاعلية الوساطة المغربية، بما يسمح بتقويم حدود تأثيرها في مسار التسوية الليبية خلال الفترة محل البحث.

المطلب الأول - قيود الوساطة المرتبطة بطبيعة التحرك والبيئة الليبية

تتصل حدود فاعلية الوساطة المغربية بعوامل نابعة من طبيعة التحرك الدبلوماسي نفسه ومن البيئة الليبية التي عمل داخلها؛ فمحدودية مواكبة مسار ما بعد اتفاق الصخيرات أضعفت القدرة على الحفاظ على الزخم السياسي ومتابعة تنفيذ التفاهات، بينما أدى استمرار الانقسام المؤسسي وتنازع الشرعية

وتعدد مراكز القرار إلى تقليص قدرة أي وسيط على ضمان الالتزام بالمرجات؛ لذلك يركز هذا المطلب على القيود التي حدثت من انتقال الوساطة المغربية من إنتاج التفاهات إلى ترسيخ نتائج قابلة للتنفيذ والاستمرار، من خلال تناول محدودية مواكبة المسار بعد اتفاق الصخيرات، ثم الانقسام المؤسسي وصعوبة تنفيذ التفاهات.

أولاً- محدودية مواكبة المسار بعد اتفاق الصخيرات

تبين مرحلة ما بعد اتفاق الصخيرات أن نجاح الوساطة المغربية في الوصول إلى تفاه سياسي سنة 2015م لم يتبعه مستوى مماثل من المواكبة المستمرة لمسار التنفيذ؛ فقد حافظ المغرب على مبدأ الحياد الإيجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهو ما عزز صورته وسيطاً مقبولاً، لكنه حد في الوقت نفسه من قدرته على ممارسة متابعة سياسية أكثر حضوراً تجاه الخلافات التي ظهرت حول تنفيذ الاتفاق وترتيب المؤسسات والصلاحيات؛ لذلك برزت مفارقة واضحة بين قوة الدور المغربي في مرحلة جمع الأطراف وصياغة التفاه، وبين محدودية أدواته بعد انتقال الأزمة إلى مرحلة التنفيذ، حيث أصبحت الحاجة أكبر إلى آليات متابعة وضغط سياسي لا تتسجم بالضرورة مع فلسفة الوساطة المغربية القائمة على التيسير وعدم الإملاء، وهو ما جعل تأثير الرباط أقل انتظاماً في السنوات التالية مقارنة بحضورها المكثف خلال مفاوضات الصخيرات، وأضعف قدرتها على مرافقة تفاصيل التنفيذ بصورة متصلة (صلحي، 2023).

لم تكن هذه المحدودية غياب المغرب عن الملف الليبي، إذ عادت الرباط سنة 2018م إلى تشجيع لقاءات بين الفاعلين الليبيين بهدف مراجعة بعض جوانب المسار السياسي وفق المتغيرات التي طرأت على الأزمة، كما استمرت في التأكيد على أولوية التوافق الداخلي وعدم فرض تعديلات من الخارج؛ غير أن عودة الوساطة بعد مرور فترة على توقيع الاتفاق تشير إلى أن التحرك المغربي أصبح أقرب إلى الاستجابة للحظات الانسداد منه إلى المواكبة المؤسسية الدائمة لمرحلة التنفيذ، وهو ما قلل من قدرته على احتواء الخلافات قبل تراكمها وتحولها إلى أزمات جديدة؛ ومن ثم فإن استمرار الدور المغربي كان قائماً، لكنه اتخذ طابعاً متقطعاً يرتبط بظهور الحاجة إلى إعادة فتح قنوات الحوار، أكثر من ارتباطه بآلية متابعة متصلة تواكب تنفيذ الترتيبات السياسية وتدفع الأطراف بصورة منتظمة نحو الالتزام بها طوال المرحلة الانتقالية (المعطي، تاريخ الدخول 10/07/2026م).

تتضح آثار هذه المحدودية بصورة أكبر عند ربطها بتطور المشهد الليبي لاحقاً، إذ أعادت التحولات الداخلية وتبدل موازين القوة إنتاج خلافات كان اتفاق الصخيرات قد حاول تنظيمها، كما عاد المغرب إلى توفير فضاءات للحوار كلما تعثرت الصيغ السابقة وبرزت ملفات جديدة تحتاج إلى تفاوض إضافي؛ ويشير هذا النمط إلى أن الوساطة احتفظت برصيد دبلوماسي يسمح بتجديد الاستضافة، لكنها لم تتحول إلى إطار دائم لمتابعة تنفيذ مخرجات الصخيرات أو إدارة الخلافات الناشئة عنه بصورة مستمرة، لذلك ظلت فاعليتها أكبر في لحظات التقريب وإعادة الاتصال منها في مرحلة ضمان التنفيذ؛ ولا ينتقص ذلك من قيمة الوساطة بقدر ما يحدد مجال قوتها وحدودها، فالمغرب امتلك قدرة واضحة على إعادة الأطراف إلى الحوار، بينما بقيت قدرته على إلزامها ومراقبة تنفيذ التفاهات مقيدة بطبيعة دوره وباختياره الحفاظ على موقع الميسر أكثر من موقع الضامن السياسي للتسوية على امتداد مراحلها المختلفة (صليحي، مرجع سابق، 2023م).

تؤكد محدودية مواكبة ما بعد اتفاق الصخيرات أن قوة الوساطة المغربية تركزت أساساً في تهيئة الحوار وتقريب المواقف، بينما ظلت قدرتها على متابعة التنفيذ وإلزام الأطراف أكثر محدودية بحكم طبيعة دورها القائم على التيسير وعدم الإملاء؛ وقد جعل ذلك فاعليتها أوضح في لحظات استئناف التفاوض منها في مراحل تثبيت المخرجات، وهو ما يقود إلى بحث أثر الانقسام المؤسسي في تعقيد تنفيذ التفاهات السياسية.

ثانياً - الانقسام المؤسسي وصعوبة تنفيذ التفاهات

يُمثل الانقسام المؤسسي أحد أكثر القيود تأثيراً في قدرة الوساطة المغربية على تحويل التفاهات السياسية إلى نتائج قابلة للتنفيذ، لأن نجاح الوساطة لا يتوقف على الوصول إلى صيغة توافقية بين الوفود بقدر ما يتطلب وجود مؤسسات تمتلك صلاحية اعتماد ما يتم الاتفاق عليه ونقله إلى المجال التنفيذي؛ وقد أفرزت الأزمة الليبية مراكز متعددة للشرعية والاختصاص، فأصبح مجلس النواب في مواجهة أجسام سياسية أخرى تتنازعه حق تمثيل الإرادة العامة وإقرار ترتيبات المرحلة الانتقالية، وهو ما جعل بعض التفاهات عرضة للاعتراض من جهة لا تعترف بكامل صلاحيات الجهة التي شاركت في التفاوض؛ كما أدى اختلاف المرجعيات السياسية والقانونية إلى انتقال الخلاف من مضمون الاتفاق إلى السؤال عن المؤسسة التي تملك حق قبوله أو تعديله أو تنفيذه، وبذلك أصبحت الوساطة

المغربية مطالبة بتقريب المواقف بشأن القضايا السياسية والتعامل في الوقت نفسه مع انقسام يطال الجهة التي يفترض أن تمنح المخرجات قوتها المؤسسية (جبريل، 2023م، ص 112-113).

تزداد هذه الصعوبة على المستوى التنفيذي، لأن وجود سلطات وحكومات متنافسة يعني تعدد مراكز القرار وتداخل الصلاحيات وتباين الأوامر الموجهة إلى مؤسسات الدولة، فلا تكفي صياغة تفاهم سياسي إذا لم توجد سلطة تنفيذية موحدة قادرة على تطبيقه على كامل المجال الليبي؛ وقد تحولت الازدواجية إلى ممارسة سياسية أعادت إنتاج الانقسام داخل الأجهزة الإدارية والمالية والأمنية، فأصبح كل طرف قادراً على تعطيل قرارات الجهة المقابلة أو الحد من نفاذها داخل مجال نفوذه، وهو ما جعل تنفيذ المخرجات رهيناً بتوازنات مؤسسية لا يملك الوسيط السيطرة عليها؛ ومن ثم ظل الدور المغربي أكثر قدرة على توفير فضاء للتفاوض وصياغة نقاط التقارب من قدرته على ضمان تحويلها إلى قرارات نافذة، لأن التنفيذ يحتاج إلى مركز سلطة يستطيع إلزام المؤسسات المختلفة ويحظى بقدرة كافٍ من الاعتراف السياسي والقانوني (سليمان، 2022م، ص 192).

انعكس استمرار الانقسام كذلك على القيمة التراكمية للتفاهمات، لأن كل تقدم تفاوضي ظل معرضاً لأن يفقد أثره عند تجدد النزاع حول الشرعية أو تشكيل الحكومة أو التسليم أو توزيع الاختصاصات، وهو ما ظهر في عودة الازدواجية الحكومية واستمرار التنافس بين مراكز السلطة رغم محاولات توحيدها؛ لذلك لم تكن صعوبة التنفيذ ناتجة عن قصور في صياغة التفاهمات وحدها، بل عن بيئة مؤسسية تسمح لكل طرف بإعادة تفسير الالتزامات أو تعطيلها عندما تتعارض مع موقعه أو مصالحه، وهو ما يحد من قدرة الوساطة المغربية على مراكمة نتائج مستقرة حتى عندما تتجح في إعادة الأطراف إلى الحوار؛ وتؤكد هذه العلاقة أن فاعلية الوساطة ترتبط بوجود بنية داخلية قادرة على استيعاب مخرجاتها، لأن الاتفاق الذي لا يجد مؤسسة موحدة تتولى تنفيذه يبقى قابلاً للتراجع أمام عودة الانقسام، وبذلك أصبح توحيد القرار المؤسسي شرطاً لازماً لتحويل ما تنتجه الوساطة من تفاهمات إلى مسار سياسي قابل للاستمرار (سليمان، مرجع سابق، ص 192-193).

يبرز استمرار الانقسام المؤسسي أن قدرة الوساطة المغربية على إنتاج تفاهمات لم تكن كافية لضمان تنفيذها ما دامت مراكز الشرعية والقرار موزعة بين مؤسسات متنافسة؛ فقد ظل الانتقال من الاتفاق إلى التطبيق رهيناً بوجود سلطة موحدة قادرة على إلزام الأطراف وإنفاذ المخرجات، وهو ما حد من

الأثر التراكمي للوساطة؛ ومن هنا تنتقل المعالجة إلى الضغوط الخارجية التي زادت تعقيد مسار التسوية ووسعت هامش المناورة أمام الفاعلين الليبيين.

المطلب الثاني - الضغوط الخارجية على فاعلية الوساطة المغربية

تتأثر فاعلية الوساطة المغربية في الأزمة الليبية ببيئة خارجية اتسمت بتعدد مراكز التأثير وتداخل المبادرات الإقليمية والدولية، وهو ما حد من قدرة أي مسار تفاوضي منفرد على الاحتفاظ بزخمه أو فرض إيقاعه بصورة مستقرة؛ فقد أسهم الدعم الخارجي للأطراف الليبية وتبدل موازين القوة في إعادة تشكيل حسابات التفاوض، كما أدى تعدد مسارات التسوية إلى توزيع الجهد الدبلوماسي وإضعاف القيمة التراكمية لبعض المبادرات؛ لذلك يتناول هذا المطلب التدخلات الإقليمية والدولية وتبدل موازين القوة، ثم يدرس تعدد مسارات التسوية وتشنت الجهود الدبلوماسية بوصفها قيديين خارجيين على فاعلية الوساطة المغربية.

أولاً- التدخلات الإقليمية والدولية وتبدل موازين القوة

تمثل التدخلات الإقليمية والدولية أحد أبرز العوامل التي حدت من قدرة الوساطة المغربية على العمل داخل بيئة تفاوضية مستقرة، لأن الأطراف الليبية لم تدخل الحوار وهي متجردة من امتداداتها الخارجية، بل استند بعضها إلى دعم سياسي وعسكري وفر له قدرة أكبر على الصمود أو تحسين موقعه التفاوضي؛ وقد ظهر ذلك في ارتباط بعض القوى الإقليمية بمعسكرات محددة داخل الصراع، بما جعل التوازن بين الأطراف قابلاً للتغيير تبعاً لحجم المساندة الخارجية وليس فقط لنتائج التفاوض، كما أسهم هذا الارتباط في تخفيض كلفة رفض التسوية لدى الطرف الذي يعتقد بإمكان تعزيز موقعه ميدانياً، وأضعف قدرة الوساطة المغربية على دفع الجميع نحو حلول وسط متوازنة، لأن الدعم الخارجي منح بعض الفاعلين مساحة أوسع للمناورة وتأجيل التنازل السياسي، وجعل التحولات الميدانية تنعكس مباشرة على شروط الحوار ومواقف المشاركين فيه (عنتر، 2020م، ص 6-7).

اتسع أثر هذه الضغوط مع انتقال الأزمة إلى مستوى دولي تتقاطع داخله مصالح أوروبية وروسية وأمريكية وتركية، فأصبحت موازين القوة داخل ليبيا مرتبطة أيضاً بحسابات الطاقة والنفوذ والأمن والهجرة والحضور الاستراتيجي في المتوسط وشمال إفريقيا؛ وقد منح هذا التنافس بعض الأطراف الليبية بدائل سياسية وعسكرية خارج المسار التفاوضي، كما جعل مواقفها أكثر تأثراً بما تتلقاه من

سند أو حماية أو فرص لتحسين مواقعها، وهو ما قلل من استقلالية عملية التسوية وأضعف قدرة أي وسيط إقليمي على تحويل تفاهات محدودة إلى مسار ملزم ومستقر؛ ومن ثم لم تعد الوساطة المغربية تواجه فقط صعوبة تقريب المواقف الليبية، بل أصبحت تعمل داخل بيئة دولية متحركة يمكن أن تعيد إنتاج التوازنات كلما تغيرت أولويات القوى المتدخلة أو أدوات تأثيرها، بما يربط قابلية التسوية للاستمرار بدرجة من التوافق الخارجي لا يملك الوسيط المغربي التحكم فيها منفرداً (همام، 2021م، ص 30).

انعكس تبدل موازين القوة مباشرة على القيمة العملية للوساطة المغربية، لأن كل تحول ميداني مدعوم من الخارج كان يعيد ترتيب حسابات الأطراف ويؤثر في استعدادها للقبول بما طُرح من تفاهات؛ فكلما شعر طرف بإمكان تحقيق مكسب سياسي أو عسكري من خلال داعميه تراجعت حاجته إلى تثبيت التوافقات القائمة، وكلما اختل التوازن زادت احتمالات العودة إلى التفاوض بشروط جديدة؛ لذلك حرص المغرب على إبقاء تحركه داخل إطار أممي وعدم تحويل وساطته إلى مسار ينافس المبادرات الدولية، غير أن هذا الخيار لم يُلغِ أثر المسارات المتعددة أو محاولات ترجيح بعض الأطراف، وبقيت قدرته أوضح في إعادة فتح قنوات الاتصال وتوفير فضاء مقبول للحوار منها في مواجهة عناصر القوة الخارجية التي تعيد تشكيل البيئة التفاوضية؛ وبذلك أصبحت فاعلية الوساطة مرتبطة بمدى تراجع التدخلات الخارجية وقدرة الأطراف الليبية على فصل قرارها السياسي عن رهانات الداعمين، لأن استمرار تأثير الخارج في موازين القوة يجعل أي تفاهم معرضاً لإعادة الاختبار قبل أن يتحول إلى ترتيب سياسي مستقر (الحفيان، 2020م، ص 19).

توضح هذه المعطيات أن التدخلات الإقليمية والدولية أضعفت استقرار البيئة التي تحركت داخلها الوساطة المغربية، لأنها أبقت موازين القوة قابلة للتغير ومنحت الأطراف الليبية بدائل خارج المسار التفاوضي؛ كما حدّ ذلك من قدرة الرباط على تحويل التقارب السياسي إلى التزامات مستقرة، وهو ما يفتح الطريق لتحليل أثر تعدد مسارات التسوية ونشئت الجهود الدبلوماسية في إضعاف القيمة التراكمية للمبادرات وتقليص فاعلية الوساطة.

ثانياً- تعدد مسارات التسوية ونشئت الجهود الدبلوماسية

أدى تعدد مسارات التسوية في الأزمة الليبية إلى إضعاف القدرة على بناء مسار دبلوماسي متراكم يمكن للأطراف أن تتعامل معه بوصفه المرجعية الأساسية للحل؛ فقد توالى مبادرات ومؤتمرات

مختلفة خلال مراحل الأزمة، وبرزت محاولات فرنسية وإيطالية وأممية وإقليمية عملت أحياناً وفق أولويات غير متطابقة، كما ظهر التباين سنة 2018م حين دفعت فرنسا نحو مسار انتخابي بينما طرحت إيطاليا مؤتمر باليرمو باعتباره إطاراً موازياً أو موازناً للمبادرة الفرنسية؛ وقد أدى هذا التعدد إلى توزيع الانتباه السياسي بين قنوات متنافسة، وأتاح للأطراف الليبية الانتقال من مسار إلى آخر بحسب ما يوفره كل إطار من فرص، وهو ما أضعف القيمة التراكمية للوساطة المغربية لأن التفاهم الذي يتحقق داخل مسار معين لا ينتقل بالضرورة إلى المسارات الأخرى بالدرجة نفسها، كما أن غياب الانسجام بين القوى الراعية جعل بعض المبادرات تفقد قدرتها على إنتاج اختراق سياسي مستقر رغم كثافة النشاط الدبلوماسي المحيط بالأزمة (العربي، 2021م، ص 483).

ازدادت آثار هذا التشتت عندما اتخذت بعض المبادرات طابعاً أقرب إلى الاصطفاف مع أحد أطراف الصراع، لأن الوساطة في هذه الحالة لم تعد تقاس فقط بمضمونها السياسي، بل أيضاً بعلاقة الجهة الراعية بموازن القوة القائمة؛ وقد مثل إعلان القاهرة سنة 2020م نموذجاً لهذا الإشكال، إذ جاء في سياق شديد الاستقطاب وارتبط بمعسكر الشرق بصورة جعلت أطرافاً أخرى لا تتعامل معه بوصفه أرضية جامعة، فانتقل من كونه محاولة لإعادة تنشيط التسوية إلى مسار إضافي يقبله طرف ويتحفظ عليه آخر؛ ومع تكرار هذا النمط أصبحت الساحة الليبية مزدحمة بمبادرات متفاوتة في درجة الحياد والقبول، وهو ما وسع هامش المناورة أمام القوى الداخلية وأضعف القدرة على تجميعها داخل مسار واحد، كما جعل الوساطة المغربية تعمل إلى جانب قنوات أخرى لا تتكامل معها بالضرورة، فتراجعت فرص تحويل ما تنتجه من تفاهات إلى مرجعية مشتركة للفاعلين (عنتر، مرجع سابق، ص 6-7).

حاول المغرب تقليص أثر هذا التعدد من خلال إبقاء وساطته منسجمة مع الإطار الأممي وعدم تقديمها باعتبارها بديلاً عنه، وهو اختيار منح تحركه قدراً من الاتساق وحافظ على صورته وسيطاً داعماً للحوار الليبي؛ غير أن التزامه بهذا النهج لم يكن كافياً لمنع تشتت الجهود ما دامت المبادرات الأخرى تستمر خارج إطار تنسيقي جامع، لذلك ظلت فاعلية الوساطة المغربية مرتبطة ببيئة دبلوماسية أوسع لا يملك المغرب التحكم في اتجاهاتها أو فرض التكامل بين مكوناتها، وأصبح نجاح كل جولة حوار معرضاً للتراجع إذا ظهرت قناة أخرى تعيد ترتيب أولويات الأطراف أو تمنحها شروطاً تفاوضية مختلفة؛ ومن ثم فإن تعدد مسارات التسوية لم يمثل مجرد تنوع في أدوات الحل، بل تحول في أحيان

كثيرة إلى مصدر لتوزيع الضغط الدبلوماسي وتشتيت المرجعيات وإضعاف تراكم النتائج، بما حد من قدرة الوساطة المغربية على تحويل حضورها المستمر وقبولها النسبي إلى مسار أكثر ثباتاً وتأثيراً في التسوية الليبية (قاجوم، مرجع سابق، ص49).

يفضي تعدد مسارات التسوية وتشتت الجهود الدبلوماسية إلى تقليص قدرة الوساطة المغربية على مراكمة نتائج مستقرة، لأن انتقال الأطراف بين مبادرات متوازية أضعف مرجعية التفاهات وفتح المجال لإعادة ترتيب المواقع وفق كل مسار؛ وبذلك لم تعد فاعلية الوساطة مرتبطة بجودة أدائها وحدها، بل أيضاً بوجود بيئة تنسيقية قادرة على توحيد الجهود، وهو ما يهيئ لاستخلاص الدلالات العامة للبحث وصياغة نتائجه النهائية.

الخاتمة:

تبين من مجمل التحليل أن الوساطة المغربية أسهمت في إبقاء مسار التسوية الليبية مفتوحاً عبر مقاربة دبلوماسية ارتكزت على الحياد الإيجابي، وبناء الثقة، ودعم الجهود الأممية، واحترام الإرادة الليبية، وهو ما مكن المغرب من استضافة الحوار وتقريب المواقع وتهيئة بيئة تفاوضية مقبولة، وأظهرت محطات الصخيرات وبوزنيقة أن استمرارية التحرك المغربي ساعدت على إعادة فتح قنوات الاتصال وتحريك بعض الملفات المؤسسية عند تعثر المسار، غير أن نجاح الوساطة في إدارة الحوار لم يتحول إلى قدرة مماثلة على ضمان تنفيذ التفاهات، بحكم طبيعة الدور القائم على التيسير لا الإلزام؛ كما كشفت الدراسة أن الانقسام المؤسسي، وتعدد مراكز الشرعية، والتدخلات الإقليمية والدولية، وتعدد مسارات التسوية، حدت من فاعلية الوساطة وأضعفت القيمة التراكمية لمخرجاتها، وبناءً على ذلك، تؤيد النتائج الفرضية التي تربط فاعلية الوساطة المغربية بأدواتها الدبلوماسية وبالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، وتؤكد أن استدامة أثرها ترتبط بتوحيد المؤسسات الليبية، وتقليص التدخلات الخارجية، وتعزيز التنسيق بين مسارات التسوية، بما يرفع فرص تنفيذ التفاهات ويعزز فرص استقرارها واستمرارها مستقبلاً، وتوصلت هذه الخاتمة لجملة من النتائج والتوصيات نذكرها على النحو التالي:

أولاً- النتائج

- 1- استندت فاعلية الوساطة المغربية إلى الحياد الإيجابي وبناء الثقة ودعم الجهود الأممية، بما عزز قبولها لدى الأطراف الليبية وحافظ على قنوات الحوار.
- 2- أسهمت استضافة المغرب للحوار وتجدد الوساطة في تقريب المواقف وتحريك الملفات المتعثرة، إلا أن أثرها ظل أوضح في التفاوض منه في التنفيذ.
- 3- حدّ الانقسام المؤسسي وتعدد مراكز الشرعية من قدرة الوساطة على تحويل التفاهات إلى التزامات نافذة، وأبقى التنفيذ رهيناً بتوازنات داخلية متنافسة.
- 4- أضعفت التدخلات الإقليمية والدولية وتبدل موازين القوة استقلالية المسار التفاوضي، ومنحت بعض الأطراف بدائل خارج الحوار قللت من دوافع التنازل السياسي.
- 5- أدى تعدد مسارات التسوية ونشأت الجهود الدبلوماسية إلى إضعاف تراكم نتائج الوساطة المغربية، والحد من تحولها إلى مسار أكثر ثباتاً وتأثيراً.

ثانياً- التوصيات

- 1- يجب الحفاظ على الحياد الإيجابي ودعم الجهود الأممية بوصفهما أساساً للتحرك المغربي، مع مواصلة بناء الثقة بين الأطراف الليبية وتوسيع قنوات التواصل.
- 2- ينبغي تعزيز متابعة مخرجات الحوارات التي تستضيفها الرباط، وربط الوساطة بآليات عملية تساعد الأطراف على تحويل التفاهات السياسية إلى إجراءات قابلة للتنفيذ.
- 3- لا بد من دعم توحيد المؤسسات الليبية وتحديد مرجعيات الشرعية والاختصاص، بما يهيئ بيئة مؤسسية أكثر قدرة على استيعاب مخرجات الوساطة وتنفيذها.
- 4- من الضروري الحد من أثر التدخلات الإقليمية والدولية على موازين القوة، بما يقلص اعتماد الأطراف على الدعم الخارجي ويعزز دوافع التوافق السياسي.
- 5- تتجه الحاجة إلى تنسيق مسارات التسوية الإقليمية والدولية وربطها بالإطار الأممي، بما يمنع نشأت المبادرات ويعزز تراكم نتائج الوساطة المغربية واستدامتها.

قائمة المراجع

أولاً- الكتب والرسائل العلمية

- 1- امعزب، محمد سعد، (2017)، دون ناشر، خفايا حوار الصخيرات.
- 2- جبريل، جبريل محمد، (2023)، دور الدبلوماسية المغربية في معالجة الأزمة الليبية 2015-2021م، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، قسم الدراسات الدبلوماسية.
- 3- جمعي، نصيرة، (2020)، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بين التحديات الداخلية والتدخلات الخارجية: دراسة تفويمية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
- 4- قاجوم، خالد علي الشامس، (2022-2023)، دور الدبلوماسية المغاربية تجاه الأزمة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، قسم العلوم السياسية.

ثانياً- الدوريات

- 5- الحفيان، نورة، (2020)، السياسة المغربية تجاه الأزمة الليبية، المعهد المصري للدراسات.
- 6- العربي، العربي، (2021)، ليبيا لعبة الأمم، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، 5(1).
- 7- المعطي، حمزة، (د.ت.)، الدبلوماسية ورفض الحرب: رهانات الحل المغاربي في ليبيا، العين الإخبارية، <https://l-ain.com>
- 8- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2020، 18 أكتوبر)، إعلان بوزنيقة بشأن ليبيا: فرص النجاح والتحديات، <https://cutt.us>
- 9- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، (2015، 28 أغسطس)، استئناف الحوار السياسي الليبي، <https://unsmil.unmissions.org>
- 10- بن عنتر، عبد النور، (2020، يوليو)، الدول المغاربية والأزمة الليبية: توافق في التصورات وتضارب في الأداء، مركز الجزيرة للدراسات.
- 11- زويوش، حسام الدين، (2020، 15-16 نوفمبر)، المبادرات الدولية للمعالجة السياسية للأزمة الليبية في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية في أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا: وقائع مؤتمر دولي.
- 12- سليمان، منى، (2022، أبريل)، مخاطر وإشكاليات ازدواجية الحكومة الليبية، مجلة الديمقراطية، 22(86).
- 13- الشيخ، محمد، (2015)، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والآفاق، مجلة دراسات شرق أوسطية، 19(71).
- 14- صليحي، أحمد، (2023، 24 مارس)، إرث الحياد: حدود الوساطة المغربية في الأزمة الليبية، المعهد المغربي لتحليل السياسات، <https://mipa.institute>
- 15- همام، أحمد همام محمد، (2021)، الاستقرار السياسي في ليبيا في ضوء التجاذبات الإقليمية والدولية، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، (7)، المركز الديمقراطي العربي.